



## كلمة نجيب صعب

الأمين العام، المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد)

في افتتاح المؤتمر السنوي الحادي عشر

بيروت، 2018/11/8

أصحاب الدولة والمعالي والسعادة، الضيوف الكرام،

نجتمع اليوم في المؤتمر السنوي الحادي عشر للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) لإطلاق تقريره الجديد عن تمويل التنمية المستدامة في البلدان العربية. فبعدما شخّصت تقارير "أفد" على مدى عشر سنين وضع البيئة العربية واقتُرحت حلولاً ساهمت في تطوير السياسات البيئية في المنطقة، دقت اليوم ساعة العمل.

لا شك أن تحقيق أهداف التنمية والانخراط في المساعي الدولية لرعاية البيئة ومواجهة آثار التغير المناخي تتطلب أولاً سياسات وخططاً ملائمة. لكن التنفيذ يستدعي، في نهاية المطاف، إيجاد مصادر التمويل المناسبة.

دعا "أفد" في تقاريره وتوصياته إلى نموذج تنموي متجذر في اقتصاد أخضر، يقوم على إعطاء وزن متساوٍ للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. فتلبية هذه الأهداف الثلاثة يوفر أساساً سليماً لمعالجة نواقص الاقتصادات العربية، من تخفيف الفقر والبطالة، إلى تحقيق أمن غذائي ومائي وطاقي، إلى توزيع أكثر عدالة للمداخل. إلى ذلك، يركز الاقتصاد الأخضر على الاستعمال والتوزيع العادلين للأصول الطبيعية من أجل تنويع الاقتصاد، وهذا يوفر مناعة في وجه تقلبات الاقتصاد العالمي.

يمكن فهم التوترات العامة التي تسببها نماذج التنمية العربية الراهنة من خلال تفحص بعض المؤشرات. فالفقر يهيمن على مئة مليون نسمة في البلدان العربية. وانعدام الأمن الاقتصادي يتفاقم مع ارتفاع مقلق لمعدلات البطالة التي تجاوزت 15 في المئة من السكان، وهي تصل إلى 30 في المئة في صفوف الشباب. ولن تتمكن الاقتصادات العربية، وفق هيكلتها الحالية، من خلق 50 مليون وظيفة جديدة يُتوقع أن تكون مطلوبة بحلول سنة 2022.

ما هي أبرز التحديات البيئية في العالم العربي، وكيف يمكن تمويل البرامج الضرورية لمعالجتها؟

تواجه الموارد المائية أزمة حادة في معظم البلدان العربية، مدفوعة غالباً بسياسات تشجع على الإفراط في الاستهلاك وتجزير المبالغة في استغلال الموارد المائية الشحيحة المتوافرة. وفي البلدان العربية اليوم أكثر من 45 مليون نسمة يفتقرون إلى مياه نظيفة وخدمات صحية مأمونة، وهم يمثلون نحو 10 في المئة من عدد السكان.

ويشكل الأمن الغذائي تهديداً كبيراً آخر، يدفعه بشكل رئيسي إهمال القطاع الزراعي وتخلفه، الأمر الذي يؤدي إلى سوء الإنتاجية الزراعية وانخفاض كفاءة الري وتدهور الأراضي المنتجة. وقد بلغت الفجوة الغذائية العربية نحو 40 بليون دولار سنوياً، مع ازدياد الوضع سوءاً بسبب تأثيرات تغير المناخ والحروب والنزاعات.

ويفتقر نحو 60 مليون نسمة في البلدان العربية إلى خدمات طاقة حديثة، ما يحد من الفرص المتاحة لهم لتحسين مستويات معيشتهم. وتعتبر اقتصادات عربية عدة من بين الأقل كفاية والأكثر تلويثاً حول العالم في مجالات الطاقة.

وجد تقرير "أفد" الحالي أن تحقيق المحتوى البيئي لأهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية يتطلب 230 بليون دولار سنوياً، وأن الفجوة التمويلية تصل إلى 1.5 تريليون دولار حتى سنة 2030. وتأتي الخسائر التي سببتها الحروب والنزاعات في المنطقة، والمقدّرة بـ900 بليون دولار، لتزيد الوضع تفاقمًا. فمن أين يأتي التمويل؟

ليس كل التمويل المطلوب مبالغ إضافية جديدة. فمهم كبير منه يأتي من وضع حد للهدر وتحويل جزء من الالتزامات المالية التقليدية في الموازنات الحالية إلى مشاريع تدعم أهداف التنمية المستدامة. كما وجد التقرير أنه يمكن تمويل جزء كبير من احتياجات التنمية عن طريق مكافحة الفساد، الذي يحرم المنطقة العربية من نحو 100 بليون دولار سنوياً.

لكن هذا لا يكفي، إذ تبقى الحاجة إلى مبالغ إضافية كبيرة جديدة. وإذ لن تستطيع الحكومات وحدها تأمين التريلونات المطلوبة لتمويل التنمية المستدامة، فمن الضروري استقطاب مساهمات صناديق تمويل التنمية العربية والدولية والقطاع الخاص. وهذا يحتاج إلى سياسات وتدابير تنظيمية ومالية تقوم على الشفافية والاستقرار التشريعي، ما يخلق الأرضية الملائمة لجذب الاستثمارات. كما أن تشجيع القطاع المصرفي على تمويل مشاريع التنمية المستدامة، التي قد تحمل مخاطر أعلى ويستدعي سداد ديونها فترات أطول، يتطلب حوافز من الحكومات والبنوك المركزية والمؤسسات الدولية المعنية بالتمويل والتنمية. وهذا يتحقق عن طريق المشاركة في المخاطر ومنح تسهيلات للمصارف التجارية، خاصة في مجالات تمويل برامج المياه وإنتاج الغذاء والطاقة المستدامة.

الخلاصة أنّ خلق بيئة ملائمة للاستثمار وتوفير الثقة في خطط التنمية الوطنية وآلياتها، تحت راية القانون والعدالة والاستقرار السياسي، شرطان ضروريان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كما نصت عليها أجندة 2030.

## **أعمال "أفد" لسنة 2018**

ماذا حقق المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) خلال سنة؟

تابع "أفد" عمله، سنة 2018، للمساهمة في دعم السياسات والبرامج البيئية الضرورية لتنمية العالم العربي، استناداً إلى العلم والتوعية. ولم يكن العمل البيئي سهلاً في منطقة تعاني نصف بلدانها حروباً ونزاعات، وتواجه تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية غير مسبوقة.

ولعل المفارقة أنه بينما يقدم تقرير "أفد" خريطة طريق لتمويل التنمية المستدامة، فهو نفسه يواجه أزمة تمويل حادة. فقد تسببت الأوضاع العربية السائدة بشحّ خطير في مساهمات القطاعين العام والخاص في ميزانية المنتدى نفسه، كمنظمة تلعب دوراً محورياً في العمل البيئي على المستوى الإقليمي.

يشرفني أن أقدم جردة حساب مختصرة عن أعمال "أفد" لسنة 2018:

### تقارير "أفد" عن وضع البيئة العربية

تم اعتماد تقارير "أفد" عن وضع البيئة العربية في نحو 12 خطة وتقريراً على المستويات الإقليمية والوطنية. واستمر التركيز هذه السنة على تعديل أنظمة دعم الأسعار، وتسعير الأصول الطبيعية، وتدابير رفع كفاءة المياه والطاقة، وتنويع الاقتصاد مع ادخال الطاقة المتجددة على نطاق واسع في مزيج الطاقة، والمشاركة الايجابية في المساعي الدولية لتغيير المناخ.

كما استُخدمت تقارير "أفد" كمراجع رئيسية في 500 دراسة وبحث علمي، وتم الاعتماد على أجزاء منها عبر الإنترنت أكثر من 300,000 مرة.

### الشركاء الإقليميون والدوليون

شارك "أفد" في 24 اجتماعاً إقليمياً ودولياً، وساهم في أوراق رئيسية وتقارير عمل واستراتيجيات، بالتعاون مع شركاء إقليميين ودوليين، بينهم: مجلس وزراء البيئة العرب، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاسكوا، اليونسكو، الفاو، مؤسسة الفكر العربي، البنك الدولي، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق البيئة الكويتي. ووسع تعاونه إلى هيئات جديدة، بينها البنك الأوروبي لاعادة الاعمار والتنمية EBRD ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ومرفق البيئة العالمي GEF.

واستمر "أفد" في العمل مع أعضائه من مؤسسات القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء العالم العربي.

### الاقتصاد الأخضر والمسؤولية البيئية

تابع "أفد" ربط أعضائه من قطاع الأعمال بشبكات عالمية لتبادل الخبرات، ولا سيما الشبكة العالمية للنمو الأخضر GGKP. وتوسّع استخدام برنامجه في كفاءة الطاقة وكفاءة المياه.

### الإعلام والتربية

تستمر مجلة "البيئة والتنمية"، التي يصدرها "أفد"، كأبرز مصدر للمعلومات البيئية بالعربية. عدد المتابعين على الإنترنت تجاوز 1,2 مليون. وتجاوز حجم الأرشيف البيئي المتاح مجاناً 60 ألف صفحة.

وتتشر 8 صحف عربية رائدة مواضيع وصفحات بيئية دورية بالتعاون مع "أفد".

استمر نشاط "نادي أفد للإعلاميين البيئيين" في تعزيز شبكة التواصل وتبادل الخبرات.

توسّع استخدام برنامج "البيئة في المدرسة" وشبكة AFED EcoSchool. كما استضاف "منتدى أفد لقادة المستقبل البيئيين" 50 طالباً جامعياً عربياً في برنامجه التدريبي.

إذ ينظر "أفد" بارتياح إلى انتشار أفكاره في المنطقة العربية، ولو ببطء، وتأثيرها على المستويات الشعبية والحكومية، يأمل أن يؤدي اعتماد توصياته إلى تغيير مبني على استراتيجيات بعيدة المدى، لا ردّات فعل مؤقتة لمعالجة مشاكل اقتصادية ناشئة. كما نأمل ألا ينحصر التغيير في التبنى السطحي لقضايا البيئة والتنمية المستدامة لاستخدامها في العلاقات العامة والتسويق.

وأخيراً، نأمل أن يساهم هذا التقرير، كما مناقشات المؤتمر وتوصياته، في توفير مستقبل مستدام للمنطقة وشعوبها.

أتمنى لكم مؤتمراً ناجحاً وإقامة طيبة.